

"السيسي" يعدل قانوناً يمنع الجيش السيطرة على كل صفقات السلاح



الأربعاء 1 أكتوبر 2014 م

أجرى قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي، اليوم الثلاثاء تعديلاً على قانون يمنع الجيش السيطرة والهيمنة على كل واردات الأسلحة والذخيرة التي تدخل البلاد

وبحسب وكالة الأسوشيتد برس الأمريكية فإن بياناً صدر اليوم عن السيسي غير فيه مواد كانت تنص على أن وزارة الداخلية هي التي تمنع التصاريح بشأن واردات السلاح

وتقضي تعديلات السيسي بتحميم موافقة وزارة الدفاع أولاً على هذه الواردات، ولم يتضح بعد الدافع وراء هذه التعديلات، لكنه يمنع الجيش من زيداً من السيطرة على سوق السلاح

من جانبه قال اللواء سيف اليلز، مدير مركز الجمهورية للدراسات السياسية والإستراتيجية والمقرب من أجهزة مخابرات الانقلاب، إن قرار السيسي بضرورة موافقة وزارة الدفاع على استيراد الأسلحة والذخائر، يهدف إلى إحكام عملية استيراد الأسلحة والذخائر من الخارج، لأنه لابد للمستورد أن يكون لديه أسباب جيدة ومحنة ل نوعية السلاح المستورد

وأضاف اليلز في مداخلة هاتفية بقناة "سي بي إس إسرا"، أن القوات المسلحة قادرة على بحث مواصفات ونوعية السلاح، وهل تتناسب مع الطلب المقدم من المستورد أم لا، مؤكداً أن وزارة الداخلية ستظل المعنية بكل شيء وستتم جميع الإجراءات عن طريقها، وكما أن الترخيص النهائي سيصدر منها بعد موافقة وزارة الدفاع

وأشار اليلز إلى وجود كثير من الأسلحة بالسوق تباع وتهرب، والسيسي يخطط لإحكام عملية الاستيراد عن طريق وزارة الدفاع ووزارة الداخلية معاً

وكان السيسي أصدر قراراً بقانون يقضي بضرورة موافقة وزارة الدفاع على استيراد الأسلحة والذخائر التي يتم توريدها لكل المؤسسات بالبلاد وبذلك يحكم العسكر السيطرة الكاملة على كل واردات السلاح سواء تلك الصفقات المرتبطة بالجيش أو بالشرطة وأجهزة المخابرات وشركات الأمن الخاصة